الجلسة التاسعة والأربعون بعد المائتين

- **التاريخ** : الثلاثاء 25 رمضان 1422(2001/12/11).
- **الرئاسة** : السيد أحمد القادري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ساعتان وعشر دقائق إبتداء من الساعة الحادية عشرة وربع صباحا.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

السيد أحمد القادري رئيس الجلسة :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أعلن عن افتتاح الجلسة

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يتضمن جدول الأعمال اليوم، كما في علم المجلس الموقرثلاث جلسات، تخصص الأولى التي نحن بصددها للأسئلة الشفهية تليها مباشرة جلسة أخرى تنطلق خلالها المناقشة العامة لمشروع القانون المالي، كما سيعقد المجلس ابتداء من الساعة الثامنة والنصف مساءا جلسة ثالثة، لاستكمال مداخلات الفرق، مداخلات الفرق حول المناقشة العامة لمشروع القانون المالي 2002.

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة، لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها. قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة بجدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين ليطلع المجلس على ما جد من مراسلات لكم، الكلمة السيد أمين المجلس.

السيد علي لطفي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس بالفعل توصلت رئاسة مجلس المستشارين بالنصوص التالية:

الأول: يتعلق بمشروع قانون رقم 01-13 في شأن التعليم العتيق والمحال على المجلس من مجلس النواب، في إطار قراءة ثانية بعد تعديل المادة الرابعة منه.

ثانيا: مقترح قانون يرمي إلى تعديل الفصل السادس من الظهير الصادر في 24 صفر 1337 موافق 30 نوفمبر 1918 والمتعلق بالاحتلال المؤقت للملك العمومي تقدم به السيدان المستشاران (الحسين أشكلي) و (الحسن بجيديكن) من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المقترح الثاني يرمي ألى تعديل المادة 3 من المرسوم. رقم 2844 الصادر في 10رجب 1405الموافق لفاتح أبريل 1985 والمتعلق بتطبيق القانون رقم 06,84 القاضي بإحداث مكتب استغلال الموانئ تقدم به كذلك السيدان المستشاران الحسين أشنكلي ولحسن بيجديكن من فريق التجمع الوطني للأحرار.

بالنسبة للأسئلة الشفوية والكتابية، توصل مجلس المستشارين من 4 دجنبر إلى 11منه لمجموع الأسئلة التالية: عدد الأسئلة الشفهية 10 أسئلة وعدد الأسئلة الكتابية 8 أسئلة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين،

نستهل جدول الأعمال للجلسة بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الصحة حول اختفاء مادة التخدير للمستشارين المحترمين السادة بوشعيب الهلالي، عبد الجبار بوملحة، عبد اللطيف اسطنبولي، الحسن بوعود، محمد رضا أبو الطيب، الطاهر الفيلالي الكلمة لأحد المستشارين لتقديم هذا السؤال، الكلمة للسيد بوشعيب الهلالي.

المستشار السيد بوشعيب هلالي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

في ميدان الصحة والسؤال الآني، يتعلق بقضية من الأهمية بمكان، حيث أن عند المواطنين وبكيفية عادية، أصبح مألوفا حينما تختفي أو تعطل بعض المواد الصحية بكيفية وطنية ولكن هذا مألوف عند المواطنين ولكن حينما يتعلق الأمر باختفاء مادة أساسية بالنسبة لتسيير المستشفيات ولتسيير الصحة الخاصة أو العامة وهنا يتعلق

الأمر باختفاء ما يسمى بالبنج أو التخدير حيث أصبحت الآن هذه المادة مختفية من السوق وأصبحت كثير من المستشفيات معطلة فيما يخص العمليات الجراحية، وللتسيير فإن هذه المادة تسمى نيسدونال وهاته المادة تجئ من شركة فرنسية. واختفت لمدة لا تتعدى تقريبا 6 أشهر والأمر الآن هو أن هذا الاختفاء. فتح باب السوق السوداء فيما يخص مادة أخرى تفضل بطريقة أو بأخرى لمناطقنا والسؤال المطروح هو في الحقيقة ما هي الإجراءات لمسؤولي الصحة الذين أخذوا الأمر في اختفاء هذه المادة والتي من الأهمية بمكان، وفي الحقيقة هو ليس السؤال ولكن ماهو تحرك المسؤولين حينما يتعلق الأمر في اختفاء مادة. التخدير بالنسبة لبلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد التهامي الخياري وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين.

أريد أن أشكر السادة المستشارين عن سؤالهم وأريد توضيح كيف تمر الأمور في هذا الميدان، بالطبع فوزارة الصحة لا تشتري الدواء، فنحن متتبعين تموين السوق ولكن مع الأسف هذا توجه عام اللي كيجعل بأن الوزارة ليست المسؤولة عن شراء الأدوية ولكن هناك شركات التي تقوم بذلك وهناك حوالي 5200 دواء متداولين داخل المغرب.

فيما يخص المادة المطروح عليها السؤال. ديال نيسودال فعلا اختفت هذه المادة من السوق إثر قرار المختبر الذي ينتجها حتى يتوقف عن إنتاجها، فالذي ينتج في الخارج يبقى من الخارج، وبالتالي فالشركة التي تنتج هذه المادة قررت أن توقف إنتاجها، وهذا القرار جاء من بعد ما عدد من الشركات كانت تنتج نفس المادة، أعلنت توقفها عن ذلك. وكذلك توقف إنتاج léonpontal في نفس المستوى وهو دنماركي وفورمونتال الذي هو إطالي، بحيث لا يبقى في السوق إلا مادتين(pentotal)و trapanal هذه المادتين للتخدير مازالت في السوق من نفس العينة ومن نفس النوع.

ولما سمعنا الخبر بتوقيف إنتاج هذه المادة وفقدناها في السوق، طلبنا من الشركات المستوردة أن تستورد المادة والتي هي مماثلة وهو (pentotal) واتصلنا بالشركات التي تستورد هذه المادة وسهلنا لها بتسجيل الدواء استعملنا الأساليب الاستثنائية لكي نسجل لها هذه الأدوية في أقرب الآجال، ثم دخلنا في نقاش وفي المفاوضات فيما يخص الأثمنة، حيث بإمكاننا التسجيل وترك الأثمنة،وبإمكان هذا الدواء الجديد أن يباع مرتين بالنسبة لثمن نيسدونال لقد تابعنا هذه المفاوضات، وتوصلنا في الأخير على أن تدخل هذه المادة وهي مادة التخدير بنفس الثمن (lésdenal).

هذا مع العلم فيما يخص وسائل البنج، كانت هناك مواد مختلفة موجودة في السوق، وتباع بأثمنة أغلى من الأثمنة التي كانت تطبق على مادة (نيسدونال) هذا بالنسبة لهذه المادة، بحيث تابعنا الملف، وليس نحن المكلفون بشراء هذه الأدوية، ولكن هناك شركات تقوم بشراء أدوية مماثلة من البلدان الأخرى، هذا طبعا فنحن متتبعون تزويد السوق فيما يخص الأدوية مع واتخدنا عدة قرارات، فليس من السهل اتخاد 5200 دواء وجودها في السوق وليس نحن الذين نستوردها، ولكن قررنا، واتخدنا عدة تدابير حتى نقلل من ظاهرة اختفاء الأدوية.

1- إعادة صياغ القرار المحدد للمخزون الأمني، الذي يجب أن يتوفر عليه كل مختبر أو بائع

2- إنشاء في مستوى الوزارة المرصد الوطني، يعني بتتبع تزويد البلاد بالأدوية التي لم تكن موجودة من قبل.

3- تشجيع إنتاج الأدوية الجنريك حيث الوزارة الآن باتصال مع اتصال الوزارة الشركات لكي تشجعهم على أن تستورد الجنريك بأرخص ثمن من الأدوية الأخرى، ثم نعمل على تطهير لائحة الأدوية التي منحت لها الرخص للإنتاج ليزاليمير، ومع الأسف إلى حد الآن الشركات لم تنتج داخل البلاد، وبالتالي نفرض على الشركات على أن تلتزم بتطبيق القوانين على أنها لم تأخذ الإذن للإنتاج تنتج الأدوية لا تترك الإذن في المكتب لأسباب ليست لها علاقة بمصلحة المواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير هناك تعقيب للسيد المستشار السيد بوشعيب هلالي لكم الكلمة.

المستشار السيد بوشعيب هلالي:

السيد الرئيس،

حضرات إخواني المحترمين.

السيد الوزير المحترم.

نحن نعرف على أن المجهودات متواصلة من طرف السيد الوزير. في الحقيقة السيد الوزير بكل احترام له، نشهد على المجهودات التي يقوم بها، لا المسؤولين عن الصحة على الصعيد الوطني، لما تطرح بعض الأسئلة من هذا النوع من حيث مادة التخدير فيها مفاوضات، الناس تموت في المستشفيات ونحن نتفاوض عن المادة التي تم اختفاءها، ونذهب لنتفاوض عن المادة التي يمكن أن تغيث المرضى، أما السيد الوزير المحترم، فهو يتكلم عن الثمن، بحيث السوق السوداء لا محال منها في هذه المادة، وأن الأثمنة الموجودة لهذه المادة بما يسمى ديبريفا وغيرها ثمنها يتضاعف مرتين أو ثلاث مرات عن ثمن المادة التي أشار إليها السيد الوزير اللي الشركة ديالها توقفت، فمثل هذه العملية لا تتطلب مفاوضات، بحيث لا يصح التوقف عن إصدار مادة التخدير، إذا توقف سنرجع إلى السيد الوزير ونقول له فنحن لا نبيع ولا نشتري.

ولهذا نقول أن الأجوبة كانت عمومية، ولم نتوصل إلى أي نتيجة ومع كامل احتراماتي للسيد الوزير، فإنه أعطانا أجوبة ليس فيها أي حل لم يثبت لنا عدم وجود السوق السوداء وكذلك ليست هناك مفاوضات وعلى أن المادة موجودة في كل المستشفيات لإجراء العمليات، وإلا سنطلب من لجنة التحقيق أن تذهب إلى المستشفيات ونرى المرضى فوق الأسرة وتحتها ينتظرون المادة .لإجراء عملياتهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير لكم الكلمة في إطار التعقيب.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس،

أنا حاولت أن أفسر الأمور لكي نفهم ما هي الإشكالية، في الحقيقة الوزارة لا تنجز في هذه المادة، فنحن نشتريها من السوق، فإذا لم توجد فإننا نبحث عن طريقة ما للحصول عليه، أريد أن أوضح للسيد المستشار أن جوابي واضح ليست هناك أزمة فيما يخص مادة البنج في بلادنا، ليست هناك مادة نيسدونال فهذا واضح فنحن نقوم بمجهودات لتوفر الدواء للمواطنين بنفس الإمكانيات وبنفس الثمن أما راه سهل اتصلنا مع هانوك قال لك غادي نزيدو في الثمن مرتان، الله غالب حنا ما كنبيعو ما كنشريو ولكن حنا حرصا على صحة المواطنين حيث نرغم الشركات ببيع هذه المادة بثمن رخيص في متناول المواطنين، كما في وقت هناك مشاكل فيما يخص Tetanose وطرحت عدة أسئلة يمكن أن أخبركم الآن أننا نشتريه بأقل ثمن كما كنا نشتريه من قبل في وقت كانت فيه الشركات تفرض علينا تضاعف ثمنه، ولهذا فنحن نحرص على الأثمنة المفروضة أن تكون في إمكانية المواطنين ليست هناك أزمة بالنسبة لهذه المادة، مرافق العمليات الجراحية تشتغل في كل المستشفيات، هناك أنواع أخرى تختلف على نوع (نيسدونال) هي التي تستعمل الآن، فالمستشفيات تشتغل يوميا، إضافة إلى les cli-niques privés تقوم بعملياتها يوميا. وليس هناك بيع في السوق ومادة نيسدونال توقفت الشركات عن إنتاجه، كما وقف إنتاج عدد من المواد المماثلة وهذه إشكالية مطروحة لنا كبلد لا ينتج، حتى إنتاجنا نحن نصدر المادة الخام من الخارج ونحولها داخل البلاد، والآن هناك حركة على الصعيد الدولي، فعدد من الشركات لا تريد بيع تلك الأدوية بأثمنة رخيصة فهي توقف إنتاج الأدوية القديمة، ويأتون بأدوية أخرى من هنا وهناك ويضاعفون ثمنها مرتين أو ثلاث مرات، وهذا مشكل مطروح موجودين فيه نحن، وعدد من بلدان العالم الثالث التي ليست لها إمكانيات الإنتاج، ونحن نعرف هذه الإشكالية كيف كانت مطروحة وخصوصا مطروحة بالنسبة لدواء السيدا، فقد شاهدنا أن في الهند وإفريقيا الجنوبية، قررت أن تنتج عشر مرات أقل من الثمن، لما كانوا يشترونه في السوق العالمية، مع كامل الأسف طاقة إنتاجية بلادنا غير كافية، سوقنا ليس هو سوق الهند التي تتوفر على مليار من البشر، صناعتنا هي صناعتنا لا يمكن أن نقرر الإنتاج لقلة إمكانياتنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، ننتقل الآن إلى بقية الأسئلة

المبرمجة في جدول الأعمال وقبل ذلك أريد أن أخبر المجلس الموقر بأن السيد وزير الثقافة والاتصال والذي ينوب عن وزير العلاقات مع البرلمان وأخبر المجلس أنني توصلت برسالة من السيد.وزير العلاقات مع البرلمان يخبر بأن السيد وزير إعداد التراب الوطني والإسكان والبيئة يلتمس من المجلس تأجيل الإجابة عن سؤالين مبرمجين في هذه الجلسة إلى جلسة لاحقة، لهذا أخبر السادة المعنيين وهما المستشارين المحترمين السيد حميد المونن، عبد الرحيم دندون، سعيدالعروي، محمد مرو، وكذلك المستشار المحترم السيد عبد الإلاه المكنسي، بأن هذه الأسئلة ستؤجل بناء على النظام الداخلي للمجلس إلى الجلسة المقبلة. تفضل السيد المستشار الصوالحي بوزكري.

المستشار السيد صوالحي بوزكري:

غير علاقة بهذا الطلب للتأجيل، السيد الرئيس، هذا التأجيل للمرة الثانية، والسيد وزير البيئة وإعداد التراب الوطني هو يطلب تأجيل الأسئلة، ولهذا السيد الرئيس. ونحن لا نعرف كيف ستعوضون لنا حقنا في هذه الجلسة لدينا سؤال واحد ولم تتح لنا الفرصة في إلقائه، ولو أن هذا طلب التأجيل كان واردا قبل هذا التاريخ. لبرمجنا سؤالا آخر، لهذا فنحن لا نعرف كيف سيعوض فريقا في هذه الحصة للأسئلة الشفهية، نظرا لطلب التأجيل بكيفية مفاجئة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، ملاحظتكم سجلت في محضر الجلسة وبلغت إلى الرأي العام وعلى كل حال فيما يتعلق بالترتيبات التي أشرتم إليها لابد أن المكتب في الجلسة القادمة سيأخذ بعين الاعتبار حصتكم وسيكون لكم ثلاث أسئلة بدل سؤالين.

شكرا السيد المستشار،

إذا سمحتم الآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصحة حول مستشفى الاختصاصات للمستشارين المحترمين، السادة أحمد المالكي - أحمد الشافعي - ونور الدين بركاع.

الكلمة للمستشار المحترم نور الدين بركاع.

المستشار السيد أحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم

والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لا يخفى على أحد الواقع المتردي عن القطاع الصحي ببلادنا، من ضعف التجهيزات. وقلت المواد البشرية، دون الحديث عن ضعف التدبير والتسيير وعدم احترام القوانين المنظمة للعديد من المجالات في هذا القطاع، ولكن أن يصل الأمر إلى الإستخفاف بأرواح المواطنين المغاربة، فهذا ما لا يمكن قبوله أو السكوت عنه ونورد هنا مثلا ما يحدث يوميا بمستشفى الاختصاصات بالرباط وهوالوحيد بالمغرب، وهذا عار علينا، فبعد أن يتحمل المريض مشقة السفر المادية والصحية، يصل إلى هذا المستشفى، وهو في حاجة إلى علاجات استعجالية لخطورة حالته ويفاجئ بطاقم يطالبه وبكل برودة دم، بالرجوع بعد شهر أو شهرين كموعد قبوله في المستشفى، كأن الأمر يتعلق بوثائق وشهادات إدارية لا بأرواح مواطنين مغاربة والتي تقتضي جميع المواثيق الدولية والإنسانية قبولها بشكل فوري لحالها استعجالية وبالتالي يفترض أن توفر لهم الدولة الرعاية الكاملة.

السيد الوزير،

ونحن متأكدون بمعرفتكم لما يجري في مستشفى الاختصاصات ألا ترون أن هناك ضرورة ملحة في الرفع من وثيرة عمل هذا المستشفى في الأمد القصير ثم ألا تفكرون في دعم سياسة اللامركزية الجهوية، وبإعطاء الأولوية لتوفير مستشفى جهوي لاختصاصات في كل جهة من جهات المملكة، فما هو برنامجكم في هذا الإطار؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم السيد أحمد المالكي، الكلمة الآن للسيد وزير الصحة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال، طبعا نحن واعين كل الوعي، بأن هناك ضرورة تحسين الأداء ليس بمستشفى الاختصاصات فقط، ولكن كل المستشفيات والمؤسسات الصحية في البلاد، لكن نعرف أن هناك ضرورة تحسين أكثر لا يمكن أن نسجل كذلك في نفس الوقت بعض التحسينات التي طرأت بما فيه على مستشفى الاختصاصات، حيث أصبح مركبه الجراحي يشتغل بصفة مستمرة من الثامنة صباحا إلى السادسة مساءا، من قبل كان هذاالمركب يشغل 3 أو 4 ساعات في النهار، الآن يشتغل من 8 صباحا إلى السادسة مساء بصفة مستمرة، وأنا مثفق معكم على ضرورة لتوفير الشروط حتى يشغل 24 ساعة على 24 ساعة، ولكن هذا يعني توفر عدد من الشروط من ناحية التأطير أي عدد الموظفين أساس، وأناسبق لي أن تكلمت عن الإشكالية فيما يخص جلب بالخصوص الأطر شبه طبية والتي مع الأسف قليلة في البلاد.

قلت هذا الجانب الأول، هناك تحبسن، فأنا لا أعرف لماذا السادة المستشارين طرحوا هذه الإشكالية، ربما لاحظوا بعض المشاكل وقعت في المستشفى، فأنا لا أعرف شيئا عن هذه المعطيات، فربما هؤلاء المرضى كانوا في حالة استعجالية، ولم يقع استقبالهم، وهذا شيء غير مقبول إما هناك أناس غير مستعجلين، نحن نعرف مبدئيا فيما يخص هذا الميدان عليهم أن يمروا على تسلسل إداري من المستوصف إلى المستشفى الإقليمي إلى التخصصات في الرباط. أنا لا أعرف الإشكالية كيف هي مطروحة، فأنا مستعد أن أدرس ذلك إذا كان هناك خرق في المبادئ لأدرسها مع السادة المستشارين، لكن على كل حال فإذا تتبعتم ما يروج فيما يخص الحالات التي ليس فيها استعجال حتى في البلدان الجد متقدمة لها مشكل في المواعيد، فإذا تتبعتم النقاش الذي يجري في انجلترا، بالنسبة لبعض الأمراض تاريخ الميعاد 4 أو 5 سنوات، حتى يصل موعد بحيث رغم الإمكانيات المتوفرة، فالعديد من البلدان لها نفس المشكل ولكن هذا لايطبق على الحالات المستعجلة.

هذا من جهة أخرى هناك إشكال فيما يخص مستشفى التخصصات بالرباط، وبالنسبة لمؤسسة ابن سينا بالرباط بصفة عامة، هناك إشكال هو ضعف التأطير الطبي خارج المستشفى الجامعي بالنسبة لسلا، مع الأسف التجهيزات الطبية أجهزة ضئيلة، هذا الشيء الذي جعلنا في الأسابيع المقبلة ننطلق إلى بناء مستشفى جديد بالنسبة لمدينة سلا،لأن التجهيز الموجود فيها الآن غير كاف، عندنا كذلك في الرباط لا يوجد مستشفى عمومي خارج المستشفى الجامعي، وهذا الذي جعل مستشفى مولاي يوسف الموجود في العكاري كما يعرف السادة المستشارين، فنحن في صدد تجهيزه لنجعل منه ما بين مستشفى جامعي وحاجيات المواطنين، فهناك عدد من الناس يلجأون إلى مستشفى الاختصصات، يلجأون لا على نوعية الأمراض، بل عدم وجود التجهيزات الأساسية بالنسبة للرباط وسلا وتمارة، فهذا الذي جعل الضغط الكبير على المستشفى الجامعي ابن سينا، فنحن واعين بهذا الإشكال، حيث نحاول أن ندفع بتحسين أداء المستشفيات الجامعية، ولكن في نفس الوقت نحاول أن ننقص عليها الضغط بتحسين المؤسسات القاعدية الأساسية الاستشفائية بالنسبة لسلا و الرباط وتمارة.

وشكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير هناك تعقيب للسيد المستشار السي المالكي، تفضلوا.

المستشار السيد أحمد المالكي:

أشكر السيد الوزير على الجواب القيم، ولكن سيدي (الوزير) لما يأتي المريض من أي إقليم من الناضور من أكادير من وجدة، لهذا المستشفى الاختصصات فهذا المريض يأتي بمشقة الطريق ومصاريفها، ولما يأتي إلى المستشفى يعطي له موعد لشهرين أو ثلاثة أشهر حتى يعود للمرة الأخرى، فحتى ذاك المرض الذي يعاني منه ينتشر بكثرة، أو يموت في الطريق تم كيدي هذاك الموعد كيمشي للإقليم ديالو كيبقى يموت في دارو حتى يوصل ذاك الموعد إذا بقى فيه الروح كيجي، هاذ الشي راه واقعي، بأن لي وحضرت له، كيجي إلى هنا كيعطيوه أسبوع آخر وهذا اللي كنقول لك السيد الوزير تدخل له مسؤول في الحكومة باش نقصو لو في ذاك الموعد أعطوه 8 أيام مشى رجع إلى بلاده جاء إلى هنا عمل الفحص قالوا لو بأنه غادي ترسلو التحليلات ديالك إلى فرنسا عاد تجي تتداوى، السيد مشى مات في الطريق. وهذا السيد الوزير يوميا ماشي غير هذا، أنا عشت هاذي مدة 4 سنوات في الرباط كنت دائما تماك وكنشوف

أشنو كاين لأن كيجيو الناس في الرباط كنت دائما تماك وكنشوف أشنو كاين لأن كيجيو الناس من الجهة ديالنا كنمشيو معهم، الفساد تماك السيد الوزير. هناك سيدي الوزير، مثلا في مليلية المحتلة، هناك مستشفى يستقبل كل المغاربة دون أي توقف أو طلب شهادة الاحتياج أو يدفع نقودا فيبقى لمدة أسبوع أو أسبوعين، ثم يغادرون بدون أي مشاكل فعكس ذلك هذا المريض تفرض عليه تكاليف باهضة سواء من ناحية مرضه أو من ناحية تنقلاته من هنا وهناك فهذا عار ومنكر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة للتعقيب.

أنا السيد وزير الصحة،

أعرف كيف تمر الأمور في مليلية، ولكن يمكن أن أكون قد أخطأت، فهناك العديد من الإسبانيين لجأوا إلى أطباء في الناظور، لأن النظام الصحي في إسبانيا بوسائله وبإمكانياته والتي هي مطبقة في المدن المغربية المحتلة، أما النظام الموجود في بلادنا حسب إمكانياتنا، في إسبانيا أغلبية الناس الذين يتوافدون على المستشفى لهم التغطية الصحية، فنحن الأغلبية الساحقة من الناس الذين يتوافدون إلى المستشفى ناس ليست لديهم التغطية الصحية ولديهم شهادة الاحتياج فهذا فرق شاسع بين النظام الصحي الإسباني، والنظام الصحي المغربي، يمكن بعض المغاربة ليذهبوا ليعالجوا هناك ، والله أعلم فأنا ليست لدي معطيات ومؤهلات أعرفها، ربما السيد المستشار يعرف المنطقة أحسن مني، وعلى كل حال فأغلبية الناس الساحقة الذين يذهبون إلى المستشفيات العمومية في إسبانيا لهم التغطية الصحية، والتأمينات التعاضدية، في حين أن الأغلبية الساحقة من الناس، فأنا متفق معكم، بلا شك هناك ضعف وقلة الإمكانيات وهناك بعض الناس ليس لهم ضمير يستغلون به المرضى في الذهاب والإياب وأنا. أول من ندد بذلك، وأريد أن أقول أن الأمور تتحسن تدريجيا، الذي في حالة استعجالو فليست سهلة. فالأمور عويصة والعقليات والعادات، ولكن كذلك هناك مساطر، فالإنسان في حالة استعجال، وهناك من هم غير مستعجلين لكي يصلوا إلى المستشفى الجامعي لا بد أن يمروا بالمستوصف ثم بالمستشفى والطبيب يرسله بناء على الاتفاق الذي كان مسبقا له مع المستشفى الذي يرسله إليه.

وإذا كانت حالة من الحالات فيمكن لنا أن نناقشها مع السادة المستشارين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير نقطة نظام السيد المستشار،

السيد المكينسي تفضل.

المستشار السيد عبد الإله المكينسي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

إخواني المستشارين،

قلتم بأن السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني. والتعمير يطلب تأخير الأسئلة إلى الأسبوع المقبل، مع كامل الأسف في هذا الصباح توصلت بمراسلة مباشرة من طرفه أو من طرف الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يطلب بأن يصبح سؤالنا سؤالا كتابيا، ليست له علاقة لا بغياب ولا بشيء، هذا السؤال الذي هو في الواقع يهم السيد وزير الصحة، لأنه يتعلق بمعمل الفرشي الموجود بتابريكت بسلا، والمواطنين يموتون موتا بطيء؛ فاستمرار العمل في معمل الفرشي، ومع ذلك فالوزير أعطاني موعد لمدة 4 أشهر سيغلق، هذا المعمل مازال لم يغلق السيد وزير الصحة نتوجه بنداء لتنقذوا أرواح مجموعة من المواطنين مغاربة يموتون نتيجة استهتار بأرواحهم وحياتهم، فمعمل الفرشي يقتل الأطفال بطريقة لا يقبلها أحد، لذا نطلب من الجميع ومن السيد وزير الصحة ونطلب من السيد وزير إعداد التراب الوطني، وأرفض أن يكون سؤالنا سؤال كتابي ليبقى سؤال شفوي للأسبوع المقبل لأن هناك استعجال للمحافظة على صحة المواطنين، والسيد وزير الصحة سيحمل مشعل معنا من أجل حماية مواطنين مغاربة هم في أشد الحاجة للحماية وشكرا.

شكرا للمستشار المحترم فيما يتعلق بسؤالكم الشفوي الحق لكم أن تحتفظوا به والدستور يعطيكم الحق بأن تحتفظوا بسؤالكم الشفوي ولهذا تقرر طبقا للنظام الداخلي أن تتم برمجة الأسئلة في الجلسة اللاحقة.

توصل المجلس الموقر برسالة من السيد وزير العدل يلتمس إرجاء الإجابة عن السؤال الموجه إليه إلى حين التحاقه بالجلسة، لأنه له اجتماع بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، يطلب تأجيله إلى هذه الجلسة، إذن، الآن ننتقل إلى قطاع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

السؤال الأول يتعلق بتعليم اللغة العربية لأبناء الجالية المغربية القاطنة بالخارج للمستشار المحترم السيد عقا الغازي لكم الكلمة.

المستشار السيد عقا الغازي،

السيد الرئيس،

في الحقيقة للمرة الثالثة وأنا أطرح هذا السؤال، وأطرحه من باب التذكير، وسأذكر دائما.

إن الاهتمام بأبناء الجالية المغربية بالخارج بات أمرا ضروريا وملحا من أجل جعل هذه الفئة من المواطنين تتشبث أكثر بهويتها الوطنية، لكي يستمر جسر التواصل القائم بين الأجيال، ولعل تقوية جانب التربية والتعليم لفائدة أبناء المهاجرين المغاربة ونخص بالذكر هنا تعليم اللغة العربية، التي تعتبر من الركائز الأساسية، لربط هؤلاء الأبناء بأصالتهم ودينهم وهويتهم الثقافية الوطنية، غير أن واقع التربية والتعليم لفائدة أبناء المواطنين القاطنين بالخارج، لا يسير في اتجاه حقيقي لتحقيق الأهداف التي تحدثنا عنها في هذا السؤال: بحيث يشكو النظام التعليمي من انعدام المراقبة والتتبع من طرف الجهة المسؤولة، بناء على سبق أسائكم السيد الوزير المحترم عن التدابير والإجراءات المزمع اتخاذها لتلبية حاجيات فئات عريضة. وعزيزة من المواطنين، أعضاء جاليتنا المقيمة بالخارج، لتمكين أبنائهم من تعلم اللغة العربية الأم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الطيب الفاسي الفهري كاتب الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون.

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار السيد عقا الغازي بتفضله بطرح هذا السؤال الذي يعكس من جديد اهتمامه الخاص بشؤون جاليتنا بالخارج، ولابد من التذكير فيما يتعلق بتعليم اللغة العربية. لأبناء جاليتنا بأن البرنامج الذي ينفذ بتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون يهدف إلى ترسيخ الهوية الوطنية وتقوية الروابط الحضرية والدينية والثقافية مع وطنهم الأصلي، وتضم البعثات التعليمية المنتدبة المكلفة بتطبيق هذا البرنامج 423 معلما بالإضافة إلى تعيين 50 إطار تعليمي جديد و7 مفتشين ويعملون في كل من فرنسا، إسبانيا، بلجيكا، ألمانيا، هولندا، بريطانيا، الدنمارك، النرويج، والسينغال، ويستفيد من هذه العملية التربوية أكثر من 63,700 تلميذ لرسم السنة الدراسية الحالية أي 2001 - 2002.

وإنني إذ أشاطر الانشغال الذي عبر عنه المستشار المحترم، بخصوص هذا الموضوع، فإن الحكومة تنفذ أولا التوجيهات المولوية السامية المندرجة في الخطاب الملكي السامي لـ 20 غشت الأخير، مصممة على تطوير وتنشيط هذا البرنامج ونحن نتطلع إلى التغلب على الصعوبات المطروحة لجعل تعليم أبناء الجالية أكثر مردودية على المستويين الكيفي والكمي بما يحقق الأهداف البيداغوجية الموسومة وجعله على الخصوص أكثر ملاءمة باهتمامات الجيلين الثاني والثالث، وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن ميثاق التربية والتكوين، أكد على ضرورة تمكين أبناء الجالية من تعليم اللغة العربية والقيم الدينية الخلقية والوطنية وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة،

شكرا السيد الوزير.

تعقيب للسيد المستشار لكم الكلمة السيد عقا الغازي.

المستشار السيد عقا الغازي،

شكرا السيد الرئيس،

أنا بدوري أريد أن أشكر السيد الوزير على اهتمامه المستمر لأن ملف الجالية المغربية الآن بين أيادي أمينة، أعرف غيرة السيد الوزير على هذا القطاع وتنفيذ تعليمات صاحب الجلالة نصره الله،

الذي يعتز بأبنائه في الخارج، ونحن كذلك نعتز، لأن هذه الجالية من الجاليات المتواجدة في الخارج التي لها ارتباط وتريد دائما الارتباط مع البلاد، أعرف أنه هناك مشاكل صعبة وأذكر السيد الوزير أنه في البلدان التي ذكرها، لم يذكر إيطاليا التي توجد بها جالية عريضة لابد من اتفاقية. وأريد أن أقول للسيد الوزير ربما هذا تفكيرالحكومة والسيد الوزير بالخصوص، أنه هناك صعوبات فعلا، وحتى صعوبات للأبناء الذين يدرسون في مدارس البلدان التي تتواجد بها لغتهم، وترسل إليهم يوم الراحة لكي ندرسهم اللغة العربية، ثم هناك مشاكل الأماكن، ولكن ربما كانت هناك بعض النقاشات مع بعض الحكومات لإيجاد حل، تدميج اللغة العربية في تلك البلدان وهذا هو الحل الذي سيكون الحل الأسهل والأنفع والأصلح بأبناء الجالية المغربية وشكرا السيد الرئيس شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى نقطة نظام تفضل السيد المستشار السيد العلوي.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

أريد أن أذكر المكتب الموقر أننا وضعنا سؤال آني ويتعلق بالمهاجرين، ليس المهاجرين المغاربة المتواجدين في ساحل العاج وحقيقة وقعت لهم كارثة، اقتصادية واجتماعية بعد الانقلابات التي كانت وقعت، ضاعوا في أموالهم والتجأت إلى لجنة حكومية ومع كامل الأسف عوضت عدد من الجنسيات المتواجدة من طرف دولهم إلا المغاربة، في حين أن هناك من قام بالاستثمار، حيث قام بفتح سوق ممتازة وقام باستقدام 35 مغربي هناك، الجالية تدخل الأموال على المغرب، تشتغل هناك بعائلاتهم وأسرهم، فهذا ليس معقولا فمن الضروري تدخل الحكومة، فيما يخص هذه القضية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

ملاحظتكم حول السؤال الآتي سجلت في المحضر، ورسالتكم وجهت إلى الرأي العام والحكومة هي موجودة معنا ولابد أنها ستتحمل مسؤوليتها في الإجابة على هذا السؤال الذي إذا لم يكن آني سيكون سؤال شفوي عادي كما يسمح لكم به الحق الدستوري إذن ننتقل الآن إلى السؤال الثاني في قطاع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المقاييس المعتمدة على فتح القنصليات في الخارج للمستشارين المحترمين السادة محمد بن قاسم، حسن زهير، عبد الرحيم الشرقاوي، وحسن قيشوحي، الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد الرحيم الشرقاوي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي،

السيد الرئيس،

السيدالوزير،

السادة المستشارين المحترمين.

في إطار تسهيل العمل الإداري وتقريب الإدارة من المواطنين سواء داخل أرض الوطن أو خارجه، بذل مجهود لا يمكن إنكاره في هذا الاتجاه، إلا أننا نلاحظ أن جاليتنا في الخارج، وخاصة في بعض المدن، تقطع ما يفوق المئات كلم لتغيير الوثائق، سواء البطاقة الوطنية، أو الزواج أو الوثائق الأخرى، وذلك لعدم وجود قنصليات قريبة من مدنهم حيث نجد قنصلية واحدة لعدد كبير من المدن الشيء الذي يترتب عن ضياع وقت كثير لإنجاز هذه الوثائق تفرض على العامل المغربي طلب رخصة بدون أجر من المشغل في المرة الأولى حيث دفع الوثائق وفي المرة الثانية عندما يرجع لتسلمها، ناهيك عن المتاعب التي يتعرض لها إذا كانت هناك وثيقة ناقصة، وسؤالنا السيد الوزير ما هي المعايير المتخذة لفتح قنصليات بالخارج؟ وهل هناك برنامج محدد لإضافة قنصليات أخرى للتخفيف من متاعب السفر عن جاليتنا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة،

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة في الخارجية والتعاون،

جوابا على هذا السؤال، فإن الوزارة حريصة في موضوع فتح القنصليات، قنصليات جديدة على الأخذ بعين الاعتبار المعايير الثالية:

1- مبدأ تقريب الإدارة من المواطنين.

2- قاعدة التوازن في عمل القنصليات.

3- مراعاة تواجد أكبر عدد من أفراد الجالية كما جاء في سؤالكم.

وفي نطاق التقطيع القنصلي الجديد، ومن منطلق توسيع التمثيل القنصلي دفاعا عن مصالح المواطنين المغاربة المقيمين في أوربا خاصة، تم برسم هذه السنة فتح قنصليتين عامتين جديدتين في إسبانيا في إشبيليا وأليريا وملحقتين قنصليتين في كل من (فلنسيا وبوركوس) بالإضافة إلى فتح قنصلية جديدة في (تورينو) بإيطاليا، وملحقة تابعة للقنصلية العامة بروما من جهة لازيودي كلابريو.

وستعمل الوزارة على المدى المتوسط، وفي إطار الإمكانيات المالية المتاحة على زيادة عدد مراكزنا القنصلية والذي يصل الآن 43 مركزا قنصليا ويشمل هذا البرنامج فتح قنصليات جديدة في كل من وسط فرنسا لا شك فيه بـ (Orléan) وبضواحي (Bruxelle) وبـ (أوتريخت) بهولندا وكذلك بنغازي في ليبيا الشقيقة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة،

وشكرا للسيد الوزير هناك تعقيب للسيد المستشارالسي الشرقاوي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي.

شكرا للسيد الوزير على التوضيحات القيمة التي قدمتها لنا، إنما عندنا اقتراح في هذا الموضوع نتمنى أن يوافقونا عليه، لماذا لاتكون مشاركة بين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون ووزارة التربية الوطنية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، حتى يمكن تعيين بعض المعلمين في هذه المدن التي ستكون فيها هذه القنصليات لتدريس اللغة العربية، وتعاليم ديننا الحنيف، لأننا نحن محتاجين للغة العربية، وانتشارها في الخارج، لأن هناك بعض الناس مرورا بسنوات معالي الوزير في الخارج، هناك من له 20 سنة بالخارج ولم يسبق له أن زار وطنه، هناك من تزوج وولد ، لاهو ولا زوجته ولا أو،لاده لم يزوروا وطنهم لا يعرفون حتى التكلم باللغة العربية أو بالدارجة، ولهذا نتمنى إذ أنجزت هذه القنصليات أن تكون فئة من المعلمين تنقد أبناءنا وتعلمهم اللغة العربية وحتى الدارجة، ويرجعون إلى وطنهم متفقدين لغتهم مع إخوانهم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة،

شكرا السيد المستشار المحترم، ننتقل الآن إلى السؤال الثالث المتعلق بالرسوم القنصلية للمستشارين المحترمين السادة، سعيد التدلاوي، ميلودي عفوت، الأستاذ النقيب محمد السلامي، والمستشار المحترم البكاي بورجل.

السيد النقيب المحترم محمد السلامي تفضل.

المستشار السيد محمد السلامي،

بسم الله الرحمان الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

سؤالنا سؤال شفوي موجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول رسوم القنصلية، من المعلوم أن القوانين الجاري بها العمل في بلادنا تفرض رسوما مقابل تقديم خدمات للمواطنين مثلما هو الشأن بالنسبة لبطاقة التعريف الوطنية، وجوزات السفر داخل المملكة ومن المعلوم كذلك، إن هذه المهمة موكولة لجهات مسؤولة داخل المغرب وخارجه بالنسبة للمواطنين المغاربة القاطنين بالخارج، ممثلة بالتمثيليات الديبلوماسية لبلادنا في البلدان الصديقة والشقيقة، إلا أنه يلاحظ في هذا الشأن تباين في المبالغ المفروضة داخل المغرب وخارجه حيث يدفع المواطنون المغاربة القاطنون بالخارج، رسوما مضاعفة مقارنة مع الرسوم المعمول بها داخل الوطن وفي هذا الصدد نسائلكم السيد الوزير عن أسباب ومبررات هذا التباين في الرسوم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة،

شكرا السيد المستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون،

شكرا للسادة المستشارين المحترمين الذين تفضلوا بطرح هذا السؤال.

أود أن أؤكد بخصوص هذا الموضوع، عدم وجود أي تمييز بين المواطنين فيما يتعلق بالخدمة مقدم، لأن ذلك يتنافى مع أحكام دستور المملكة، والواقع أن الأمر يتعلق بتحديد قيمة الرسوم التي تستخلصها البعثات الديبلوماسية والمراكز القنصلية مقابل خدمات تؤديها للمغاربة بالخارج سواء كانوا مقيمين أو زائرين. وقد صدر قرار مشترك بين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون ووزارة المالية يحدد الرسوم القنصلية بتاريخ 28 يونيو 2000 بدأ العمل به منذ فاتح يوليوز الماضي 2000 وحدد هذا القرار قيمة كل رسم على حدة،

وبخصوص الرسم المستحق على تسليم جواز السفر من قبل السفارات والقنصليات ينص هذا القرار على استخلاص رسم مبلغه 300,00DH ورسم إضافي آخر بالفعل بنفس القيمة. علما أن مبدأ المجانية يطبق في بعض الحالات الإجتماعية من ذوي الدخل المحدود أو الطلب، لماذا هذا الفرق؟ لأن تحديد قيمة الرسم يتم بناءا على مراعاة عدة عوامل منها.

1- نوعية الخدمة المقدمة.

2- تكلفتها الحقيقة.

3- مكان أدائها.

4- الأجهزة المعبأة لتنفيذها.

والتي تختلف حتما حسب ما إذا تمت الاستفادة من الخدمة خارج الوطن أو داخله، وتجدر الإشارة إلى أن المبالغ المستخلصة من طرف البعثات الديبلوماسية والقنصليات المغربية تتم إحالتها طبقا للمساطير المعمولة بها على الخزينة العامة باعتبارها من مداخيل الميزانية العامة للدولة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة،

شكرا للسيد الوزير.

تعقيب للمستشار المحترم السيد سعيد التدلاوي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي،

شكرا السيد الرئيس،

قبل الدخول في التعقيب، كان بودي أن أعمل نقطة نظام السيد الرئيس، ولكن سأستغلها في إطار التعقيب، أريد أن أنبه الرئاسة. على أن هذا السؤال وضعناه في سنة 2000 وأدرج للجلسة الثالثة، تأجل في الأسبوع الفارط، وهذا الأسبوع، ونرى في الترتيب مع العلم أنه بقوة، عليه أن يدرج في المرتبة الأولى، ومع ذلك رتب في المرتبة الثانية أو الأخيرة، زائد نقط نظام التي هي عبارة عن أسئلة، على كل فيما يخص وزارة الخارجية وأشرنا لكم وعملنا لكم إشارات في الأسئلة الآنية ووزير الصحة ولكن مع كامل الأسف السيد الرئيس الله يهديكم فالقرار المشترك الذي تتكلمون عليه السيد الوزير فليس هذا هو المقصود، فهذا القرار المشترك نعرفه، والمرسوم الذي تعمل به القنصلية فقد اضطلعنا عليه، فنحن نقول هذا القرار المشترك بين وزارة الخارجية ووزارة المالية، ليس قرآن نزل من السماء، أنتم من جانب تشجعون الجالية المغربية في الخارج أن تدخل إلى المغرب، هم يحسون، نحن كمستشارين. اجتمعنا مع هؤلاء الناس يحسون أن هناك حيف في حقهم، فجواز السفر يعمل 300,00DH ولكن عليه أن يدفع 600,00DH إذا كنا نرى في هذه الجالية ونراعي لها في عدد من الأمور، ناهيك عن المشاكل التي تتلقاها عند دخولها إلى البلد سواء هذا الذي له دار مكتراه ملف والمكتري لا يريد إفراغ مسكنه أوله مشاكل أخرى يعاني منها، إضافة عند دخوله إلى المغرب ينعدم له حق المواطنة، ما هو الفرق إذا أدى رسومه مثل المواطنين العاديين هل 300,00 درهم هي التي ستفك المشاكل؟ بل سنقوم بعملية حسابية. هذا مواطن مغربي بالخارج، جاء ليطلب جواز سفره وطلب منه 600,00DH فلن يقبل ذلك وذهب، بينما إذا طلبنا منه 300,00 درهم، كباقي المواطنين فهذه ليست مسألة نقود ولكن مسألة مبدأ يقول ما هو الفرق بيني وبين المواطن المغربي العادي، فهو كذلك مواطن مغربي بجميع وثائقه، بينما إذا أعطيناه له ب 300 درهم، ماذا سنربح معه إذا دخل إلى المغرب؟ المسألة عملية حسابية بسيطة ولهذا نلتمس منكم السيد الوزير، لا نريد الإتيان بمقترحات، لأنها تبقى محمدة، لنا مقترحان لمدة سنتين وهما مجمدين هنا، السيد رئيس اللجنة جمدهم والحكومة لا تريد الجواب لذى فالمرجوا منكم، إذا كنا نشجع هؤلاء الناس، فبالتالي هم يحسون بحيف، أنهم مواطن في المغرب، يؤدون 600,00DH عوض المواطن المغربي الذي سيؤدي 300,00DH شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة،

شكرا لكم السيد المستشار المحترم،

يعني احتراما للكلام الذي ألقيتموه لم تتوقف الرئاسة عند احترام الوقت، نظرا لأهمية الموضوع المثار من طرفكم، ولهذا المهم مخاطبة الرأي العام الكلمة للسيد الوزير.

المستشار السيد أحمد بنا،

شكرا السيد الرئيس،

والآن ونحن داخل الجلسة العامة هناك اجتماع للجنة المالية.

اجتماع غير قانوني بحضور نائب الرئيس والسيد الوزير الحيلمي في القاعة 6، فهذا العمل، للامسؤول، نحتج باسم فرق المعارضة كان هذا مبرمج في هذا المكتب، فنحن نحتج على المكتب لبرمجة هذه اللجنة في يوم وفي وقت فيه جلسة دستورية هي الجلسة العامة ونطالب برفع هذا الاجتماع، كما نطالب بإعادة النقاش في

غياب السادة المستشارين المتواجدين داخل هذه الجلسة الموقرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة،

السيد المستشار المحترم،

إذا كان هناك اجتماع، فأنتم تعلمون ونعلم جميعا أن النظام الداخلي يمنع اجتماعات اللجن أثناء الجلسات العامة إذا كان أنا هنا ولاعلم لي بما يجري خارج هذه القاعة، فيما يتعلق بالمكتب وأنتم تعلمون السيد الرئيس أن مكتب المجلس لا يبرمج أعمال اللجن ولا اجتماعاتها وأن اللجنة هي التي تبرمج إذا كان وقع هذا الخطأ فملاحظتكم في محلها ولابد أن تكون هناك مكاتبة للسيد رئيس اللجنة في هذا الموضوع.

السيد المستشار المحترم تفضل.

الكلمة للسيد الوزير للتعقيب.

السيد كاتب الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون.

فقط لأقول للسيد المستشار المحترم على أن نفكر في هذا الموضوع منذ سنين بالفعل لماذا هناك فرق بين الجواز الذي يعطى داخل الوطن وخارج الوطن فأغلبية الدول طبقت هذا المبدأ، لأن كلفة الجواز التي تعطى في الخارج ليست هي معدل الكلفة التي تعطى في المغرب.

أغلبية الدول تأخذ تلك الرسوم وتمول منها شراء القنصليات وحصانة جميع مكاتب القنصليات، نحن لا نريد تطبيق ذلك المبدأ، نقول هذه النقود يدفعها المغاربة وتدخل مباشرة إلى الخزينة العامة، الفرق موجود والأسباب التي أطلعتكم عليها ولكن المدخول يدخل إلى الخزينة العامة ولا يستفيد منه فقط قطاع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وشكرا.

السيد رئيس الجلسة،

هناك عدة نقط وأنا أريد أن أقول إذا كان الأمر يتعلق بإخبار الذي تكلم عليه السيد المستشار رئيس فريق الاتحاد الدستوري السيد بنا الرئاسة لايمكن لها إلا أن تتحكم بما هو موجود في الجلسة ولا يمكنها أن تسير ما هو خارج الجلسة، الملاحظة أثيرت من طرف السيد الرئيس وهناك من يقول أن هذا الاجتماع موجود وهناك من يقول أنه غير موجود. انتهى الأمر السيد المستشار إذن قمتم باللازم، السيد المستشار المحترم ليس هناك أي تكذيب هناك أراء عبر عنها في الجلسة، الآن أنا قلت أن ما يجري خارج الجلسة ليس للرئاسة سلطة عليه.

الآن ننتقل من فضلكم إلى بالسؤال المتعلق بالعلاقات الخارجية والعلاقات المغربية الإسبانية.

السيد المستشار المحترم،

السيد إدريس الراضي - محمد عذاب الزغاري - نور الدين بركاع، لكم الكلمة السيد الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي.

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد سبق لنا أن طرحنا هذا السؤال، في إطار الأسئلة الآنية، منذ بدأت بعض المظاهر الخلاف في العلاقات بين المغرب والجارة الإسبانية والذي تم على إثره استدعاء الحكومة للسفير المغربي بمدريد، وكل هذا قد أثار في أوساط الرأي العام الوطني عدة تساؤلات خصوصا بعد قيام عشرات الجمعيات الإسبانية بتجميع التوقيعات التي تمس بحقوق المغرب وحدته الترابية، وكذلك منع وطرد الوفد المغربي والمتكون من جمعيات وصحافيين من إشبيلية إذ تعتبر ذلك تصعيدا لا نعلم خلفياته،

السيد الوزير،

إن العلاقات المغربية الإسبانية علاقات تاريخية واستراتيجية، تميزت دائما بالتعاون وحسن الجوار، إلا أن السنوات الأخيرة قد عرفت خلافات بين المغرب وإسبانيا بخصوص عدة ملف منها ملفات الوحدة الترابية للمغرب بما فيه قضية سبتة ومليلية، ملف الصيد البحري مع الاتحاد الأوربي، وملف صادرات المغرب الفلاحية، إلى دول أوربا وملف الاستثمارات الاقتصادية والسياحية بالإضافة إلى الهجرة السرية التي استغلتها الاستخبارات الإسبانية لتوريط المغرب بعد أحداث .. شتنبر مدعية أن مدينة طنجة تشكل قاعدة للإرهابيين

كل هذه الملفات قد أثارت تصريحات متناقضة وحربا إعلامية وحرصا منا على تنوير الرأي العام المغربي وإطلاعه على حقائق الأمور، نسائلكم السيد الوزير أولا ما هو موقف الحكومة من الأحداث الأخيرة؟

2- ما هو تصوركم لتدبير الملفات الثنائية؟

3- هل هناك مجهودات مغربية إسبانية رسمية لتجاوز هذه الأزمة؟

4- هل هناك إجراءات اتخذتها الحكومة لدعم عمل الجمعيات الغير الحكومية المغربية لتعمل على تنوير الرأي العام الأوربي بخصوص القضية الوطنية الأولى وشكرا.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا للمستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون.

أشكر السادة المستشارين،

بطرح هذا السؤال الشفوي الذي يتعلق بعلاقاتنا الديبلوماسية مع بلد جار ندرك جميعا مدى أهميته الاستراتيجية، السياسية، الاقتصادية والثقافية بالنسبة لبلادنا ولابد من التأكيد في البداية أمام مجلسكم الموقر أن قرار استدعاء سفير صاحب الجلالة بمدريد للتشاور جاء بعد تراكمات وممارسات مسيئة للمغرب وذلك في أعقاب فشل مفاوضات الصيد البحري في شهر أبريل الماضي وتصاعد التهديدات بتجميد المساهمة المالية والاقتصادية ومطالبة الاتحاد الأوربي باتخاذ عقوبات ضد المغرب واللجوء في شهر أغسطس الماضي إلى الاعتماد على لهجة تهجمية في موضوع الهجرة السرية والتطاول على مؤسسات الدولة المغربية، تبعتها قضيتي سبتة ومليلية المحتلتين بنوع من الخلط مع الإرهاب في آخر شتنبر الماضي.

وقد امتدت هذه الموقف العدائية لتمس قضية وحدتنا الترابية المقدسة، بحيث تابعنا بكثير من الاستغراب، الموقف الإسباني الغامض المتناقض بخصوص هذه القضية وخاصة على المستوى الدولي وهو موقف يثير التساؤلات المشروعة حول مدى مصداقية الموقف الحيادي الذي تتبناه رسميا الحكومة الإسبانية.

وقد تزامن كما ذكرتم السيد المستشار المحترم، تزامن ذلك مع تحركات مناوئة تندرج في نطاق ما يسمى بحملات التعاطف مع خصوم وحدتنا الترابية توجت بتنظيم إستفتاء هزلي سخيف بإقليم الأندلس، فقرار استدعاء السفير للتشاور، هو إذن تعبير عن عدم ارتياح، وعدم الرضى، لهذه المواقف المتواترة التي تضر ببلادنا ومصالحها الحيوية العليا، وفيما يتعلق بردود الفعل الإسبانية فقد تباينت بين:

1- مفاجأة السلطات الإسبانية لاتخاذ هذا القرار، يتبعه من بعد اعتبار أن الإيداعات المغربية، لا أساس لها مرورا بتفسير استدعاء السفير للتشاور، يتدخل طرف ثالث أو ما سمى بلوبيات معادية لإسبانيا بالمغرب. وأخيرا انتهت باعتبار أن قرارا اتخذ لأسباب داخلية، فواضح من خلال هذه الموقف التبريرية الخاطئة أن السلطات الإسبانية تتجاهل مسؤليتها في تدهور العلاقات مع بلادنا وتتمادى في الخضوع لتصورات استعلائية متقادمة لا تخدم في شيء مناخ الثقة والاحترام المتبادل وروح التفاهم الذي يجب أن يسود العلاقات بين البلدين. وأن حكومة صاحب الجلالة تؤكد من جديد التزاما منها بمقتضيات معاهدت الصداقة وحسن الجوار الموقعة مع المملكة الإسبانية على ضرورة إرساء علاقات متسمة بالشفافية في التعامل دون طبوهات ووضوح في الرؤية لتأسيس علاقة سليمة ومتوازنة قادرة على مواجهة التحديات الإقليمية المشتركة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة،

شكـــــرا السيد الوزير هنـــاك تعقيب للمستشـــارالمحترم السيد المالكي.

المستشار السيد إدريس الراضي،

السيد الوزير،

إن في اعتقادنا أن جميع الملفات العالقة بيننا وبين إسبانيا، يمكن مباشرتها بنوع من الليونة إلا فيما يتعلق بالوحدة الترابية، ولتجاوز فهم هذه القضايا من طرف الرأي العام الأوربي، يجب أن يكون العمل على ثلاثة مستويات

المستوى الأول: الديبلوماسية التنفيذية، دور السفارات والقنصليات.

المستوى الثاني: والأهم دور الجمعيات الغير الحكومية، لأن الجمعيات الغير الحكومية في الدول الأوربية، تقوم بتوجيه الرأي العام لتلك الدول وبالتالي جعل المؤسسات، التشريعية والتنفيذية تأخذ موقف موازية لتلك المنظمات فمنظورنا هو خلق جسور بين الديبلوماسية الرسمية المغربية وبين تلك الجمعيات.

المستوى الثالث: الديبلوماسية البرلمانية السيد الوزير كونوا متيقنين بتظافر جهود المؤسسات الثلاث مع الرصيد الذي يتمتع به جلالة الملك محمد السادس نصره الله من احترام لذى الرأي العام الأوربي ستخدم قضايانا الوطنية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة،

شكرا للمستشار السيد الراضي.

الكلمة للسيدالوزير للتعقيب.

السيد كاتب الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون.

أثير اهتمام السيد المستشار على ضرورة العمل أو تعامل مع تطور العلاقات الثنائية مع إسبانيا بهذا الشكل الذي تقدم به في نطاق شمولي يجمع مابين العمل التقليدي الديبلوماسي وعمل المؤسسات غيرالحكومية وعمل الديبلوماسية الشعبية. أو البرلمانية وهذا هو الموضوع الذي نتكلم عليه في نطاق اللجنتين الموقرتين للشؤون الخارجية للمجلسين ،لكن نجد صعوبات بعض الأحيان، كما ذكرتم لاجتماع الذي كان في إشبيليا أخيرا، حتى الحضور المغربي لم يكن مقبولا، الصحافيين المغاربة الذين ذهبوا إلى إشبيلية، لكي يعبروا عن موقف ويلاحظوا ويخبروا لم يسمحوا لهم بالقيام بعملهم، القنصلية الأليرية، التي تكلمت عليها سابقا هذه سنة ونصف والرخصة لم تسلم إلا في أسبوع، بينما حضور الانفصاليين موجود بكثرة 18تمثيلية موجودة في إسبانيا والرخصة تعطى بكل سهولة ولكن لازم أن نواجه هذه الحقيقة، بهذه التعبئة لجميع القوات الاقتصادية والثقافية والجهوية والسياسية والبرلمانية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا السيد الوزير.

الآن ننتقل كذلك إلى قطاع وزارة العدل فيه سؤال واحد يتعلق بالتمديد الغير القانوني لفترة الاعتقال الاحتياطي بالمحكمة الابتدائية ببنسليمان للمستشارين المحترمين السادة قاسم الغزوي - رحال الزكراوي وسيدي محمد أخطور - لكم الكلمة للسيد المستشار رحال الزكراوي.

المستشار السيد رحال الزكراوي،

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

سؤالنا يتعلق بالحراسة النظرية والتي هي قانونيا لاتتعدى 48 ساعة ولكن في بعض المناطق نظرا لقلة الامكانيات تفوت هذه المدة، وهذا يعتبر غير قانوني. ونعطي مثلا بإقليم بنسليمان نظرا لقلة الإمكانيات وهذه المشاكل، تضطر الضابطة القضائية لجمع الأظناء وتقدمهم إلى وكيل الملك يوم الخميس هذا يجعل هؤلاء الأظناء يظلون عند الضابطة القضائية لمدة أسبوع أو أسبوعين ولهذا نثير انتباه السيد الوزير ونستفسر هل هناك مشاريع لحل هذا المشكل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة،

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير العدل.

السيد عمر عزيمان وزير العدل،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أنا بكل صدق، السيد الرئيس أريد أن أعبر على نوع من الارتباك لدي مع هذا السؤال، ويمكن لي أن أقترح بكيفية مباشرة للسيد المستشار المحترم أنه خارج الجلسة، نجلس ونضبط هذه المعطيات، لأنه في الحقيقة هذا السؤال، قمت بالعديد من التحريات لكي أحاول جمع عناصر هذا الجواب، يظهر لي على حسب بعض المعلومات الموجودة لدي الآن، أنه مشكل الحراسة النظرية غير مطروح، بمعنى أنه أجل الحراسة النظرية يحترم، وأن النيابة العامة تقوم بالمراقبة الضرورية وأن الشرطة القضائية أو الدرك تضبط كنانيشها ومستعدة أن تثبت مدة كل واحد منهم، هذا يعني أن ليس

هناك مشكل في هذا المجال، هناك مشكل بطبيعة الحال ولكن ليس مشكل يتعلق بمحكمة بن سليمان هو مشكل وطني يتعلق بالاعتقال الاحتياطي، ليس هناك شك أنه عندنا نسبة في طور الاعتقال الاحتياطي الموجودين في السجون بنسبة أكثر، وتعرفون أننا بذلنا جميع المجهودات لتخفيض هذه النسبة ولكن مع كامل الأسف رغم تلك المجهودات بقيت تلك النسبة تقريبا مستقرة، يعني أتكلم على نسب وطنية، واضطررنا أنه في إطار مشروع المسطرة الجنائية، أن ندخل بديل الاعتقال الاحتياطي وهو الوضع تحت المراقبة القضائية وهذا إن شاء الله سيكون بعد المصادقة عليه، فهذا يمكن أن يخفف النسبة، ومأعتقد أن المشكل مرتبط ببنسليمان بالخصوص.

وربما بقي لنا أنه في حالة التلبس من بعد أن يتقدم الشخص المتابع للنيابة العامة لابد من عقد جلسة أظن أن القانون يحدد 3 أيام هو الحد الأقصى في هذه الحالة نجد أنفسنا نتجاوز ذلك الحد أي 3 أيام وإذا كانت هذه هي الحالة فالوضع سيكون وضع شاد وغير قانوني ولابد من البحث لها على العلاج، فنحن رهن الإشارة، علينا ضبط عناصر المشكل ومرحبا بالسيد المستشار في الوقت السهل له وعند ضبط الإشكال سنجد العلاج وشكرا.

السيد رئيس الجلسة،

شكرا للسيد وزير العدل ليس هناك تعقيب.

الكلمة للسيد رئيس الفريق في إطار نقطة نظام.

السيد التدلاوي تفضل.

المستشار السيد سعيد التدلاوي،

شكرا السيد الرئيس،

طلبنا لكم نقطة نظام كرئيس فريق، بينما لاحظنا داخل الجلسة العامة الان هنا، أنه بعض الناس أو بعض المستشارين مع كامل احتراماتي لهم الذين ينتمون إلى الفريق، وليس رئيس الفريق هو الذي طلب نقطة نظام، أعطيت له تلقائيا، ومر سؤالا براحة وبهدوء، السيد الرئيس إذا كان بيني وبينك حساب فعليك أن تصفيه خارج الجلسة، ليس كونك رئيسا تصفي حسابتك هنا، فالكل يعرف السبب، أرجوك السيد الرئيس الموضوع الذي تقدم به الأستاذ بنا لا يمكن السكوت عنه، لأن هناك جدول سيد الرئيس واللجنة لم تكن مجتمعة اليوم، والجدول ينص أن لدينا جلسة عامة ابتداءا من الساعة الواحدة ولدينا تدخلات وليس الحق لأي لجنة تجتمع اليوم، لأنها جلسة دستورية، فهذا موضوع لا يمكن السكوت عنه، وذاك اليوم في ندوة الرؤساء ذكرناها ومازلنا متشبتين بها، فرق المعارضة مستعدة أن تستغل فهي تمثل المواطنين وتتقاضى تعويضا عن ذلك ونحن موجودين ومستعدين للاشتغال فالمرجو منكم عدم تمرير هذه الأمور بهذه الطريقة.

السيد رئيس الجلسة،

شكرا للسيد المستشار المحترم على غيرته وقد بلغتم رسالتكم وأذكرك على أن الرئاسة تترفع عن وجود أي حسابات مع أي المستشار، عليك أن تعرف نقطة نظام في نقطة دستورية، في جلسة دستورية مخصصة للأسئلة الشفهية.

تفضل السيد عقا الغازي.

المستشار السيد عقا الغازي،

شكرا السيد الرئيس،

أريد أن أقول أن لجنتي ذكرت أنها اجتمعت، وأن نائب الرئيس وأنا موجود، يعني أن لجنة المالية لم تجتمع وتحترم القانون شكرا.

شكرا السيد المستشار المحترم.

المستشار المحترم السيد القداري لكم الكلمة في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد محمد القداري

السيد الرئيس،

أشكر السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري، على هذه الاشكالية التي طرحها، ولكن بمزايدة سياسية أنا أقولها، وأنا نائب رئيس لجنة الفلاحة التي برمجت اجتماعها على الساعة التاسعة والنصف وكان من الممكن أن ينتهي الاجتماع قبل الجلسة العمومية الدستورية، لايجب أن يأتي أحد ويعطي دروسا للمناضلين، هذا الاجتماع دخل لأنه كانت المناقشة عامة وكانوا الإخوان منهمكين ولم يبالوا بالوقت لما دخل السيد الرئيس وقال بأن هناك جلسة عمومية فحينما رفعت الجلسة وهذا عمل أسميه مزايدة سياسية وشكرا.

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفضل الأستاذ بنا آخر متدخل.

المستشار السيد أحمد بنّا.

لقد أتيت بنقطة نظام في إطار إخبار المجلس، ولكن بعد أصبحت الأمور مزايدة سياسية، أنا أطلب رفع جلستنا لمدة 5 دقائق إلى غاية البث، مع المكتب فيما وقع من تدليس وتمرير نقاشات دون علم السادة المستشارين.

السيد الرئيس،

أطلب منك رفع الجلسة لأنه الآن علينا توقيف هذه المزايدات السياسية، علينا أن نتحقق هل بالفعل كانت اللجنة في اجتماع أو كانت فقط مزايدات سياسية.

السيد رئيس الجلسة،

السيدالرئيس المحترم،

الرئاسة تريد أن توضح، بأن الرئاسة مسؤولة على ما يجري داخل القاعة وما يجري خارج القاعة من اجتماعات اللجن، أنتم أعطيتم موقف ونواب الرئيس أعطوا موقف والمجلس استمع، والقضية انتهت، السيد المستشار المحترم نلتمس منكم أن لدينا جلسة على الساعة الواحدة، ليس لدي أي مانع أن نوقف الجلسة لخمسة دقائق أولا يطلب منكم وثانيا لاحترام الصلاة.

بسم الله الرحمان الرحيم

نعلن عن الاستمرار في عمل المجلس في جلسة الأسئلة الشفهية ليومه بقي سؤالان موجهان، الأول للسيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن حول التدابير المتخذة لتشجيع المنتوجات الصناعية الوطنية للمستشارين المحترمين السادة أحمد بن بوراوين، محمد بلامين - الحاج محمد شنينة - ومحمد الدواحي. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال لكم الكلمة السيد المستشار السيد أحمد بوراين.

المستشار السيدأحمد بوراوين،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

نعلم جميعا أن الصناعة الوطنية تعاني من مزاحمة المنتوجات الصناعية المستوردة، مما يؤثر سلبيا على تسويق المنتوج الوطني، ويشكل إحدى عوائق تطور القطاع الصناعي الوطني، وهذه الوضعية ستزداد تأزما في السنوات المقبلة نتيجة العولمة وتطبيق المقتضيات الجديدة للتجارة العالمية.

وإذا كان من الصعب التحكم في السوق الوطنية بإجراءات إدارية، اعتبارا لأخذنا اقتصاد السوق، فإنه بالإمكان التأثير ولو نسبيا في تسويق المنتوج الصناعي الوطني على مستوى مؤسسات الدولة، غير أنه لاحظنا أن العديد من طلب العروض التي تقدم بها المؤسسات العمومية ومؤسسات الدولة، تشترط المنتوج الأجنبي وترفض استعمال المنتوج الصناعي الوطني وهذا يضر بالصناعة الوطنية ويحرمها من إمكانيات كبيرة للنمو يبعد عنها الاستثمارات، بل أن بعض رجال الصناعات الوطنية بدأوا يتجهون إلى الاستيراد باعتباره أكثر ربح وأقل مغامرة.

وبقدرما يؤثر ذلك، سلبيا على القطاع فإنه يؤثر أيضا على نشاط الاستثمار الذي تراهن عليه بلادنا، لحل مشكل البطالة كأكبر مشكلة اجتماعية نواجهها اليوم السيد الوزير لقد سبق لنا أن طرحنا هذه المسألة على عدة مستويات، دون نتيجة تذكر، ونسأل معاليكم عن رؤية الحكومة لهذه المشكلة والتدابير التي تتخذونها وتنوون اتخاذها، لدعم الصناعة الوطنية بوجه عام، وحث المؤسسات الوطنية لاستعمال المنتوج الوطني بوجه خاص وشكرا.

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير السيد المنصوري.

المستشار السيد محمد المنصوري وزير التجارة والصناعة والطاقة والمعادن،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

جوابا على تساؤل المستشارين المحترمين يشرفني أن أخبر المجلس الموقر أن عملية اقتناء التوريدات والمنتوجات من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية تخضع لمقتضيات المرسوم رقم 482 - 2/98 بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة، وكذا بعض المقتضيات المتعلقة بمراقبة هذه المواد.

وتتم هذه العملية عن طريق طلبات العروض، الهدف منها ترسيخ مبدأ الشفافية في الصفقات العمومية، لذا ومن أجل تدارس الملفات تتشكل لجنة تضم الممثلين عن الإدارة والوزارة المكلفة بالمالية ومراقبة الالتزامات بنفقات الدولة، وكذا الوزارة المكلفة بالتجارة بالنسبة للصفقات والتوريدات التي تتجاوز قيمتها 200 ألف درهم، وتقوم هذه اللجنة بدراسة ملف طلب العروض والتأكد من تطبيق المسطرة المحددة في المرسوم السالف الذكر مع احترام دفتر التحملات.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه طبقا للمادة الرابعة من نفس المرسوم يجب في جميع الحالات ألا تشير المواصفات التقنية المحددة في دفتر التحملات إلى أية علامة تجارية أو تسمية أو براءة أو مفهوم أو أنواع أو مصدر أو دولة مصدرة أو منتجين معينين إلا في حالة انعدام أية وسيلة أخرى كافية للتحديد بوضوح الوصف ومميزات الأشغال أو التوريدات أو الخدمات المطلوبة وبشرط أن تكون التسمية المستعملة مقرونة بعبارة أو ما يعادلها.

وبذلك لا يمكن أن تشترط هذه المؤسسات أو الإدارات العمومية، المنتوج الاجنبي، وترفض استعمال المنتوج الوطني، حيث أن المواصفات التقنية هي الوحيدة الكفيلة بتحديد مدى استجابة المنتوج لموضوع الصفقة من جهة أخرى وطبقا للفصل 77 من المرسوم السالف الذكر تعطى الأفضلية لفائدة المقاولة الوطنية في حالة تقدم مقاولات أجنبية بتعهدات لهذه الصفقات، حيث تضاف إلى مبالغ العروض المقدمة من طرف الشركات الأجنبية قيمة في دفتر التحملات قيمة 15% قبل مقارنتها مع مبالغ العروض المقدمة من طرف المقاولات الوطنية، إذن هناك فرق 15%يعطى كامتياز للشركات الوطنية، كما أنه بخصوص الشكايات أو الاحتجاجات المرتبطة بالمسطرة المتعلقة بالصفقات وبنتائج تحديد الفائزين بها، يجب التذكير بأنه يمكن مكاتبة السيد الوزير الأول، مباشرة الذي يعرض المسألة على لجنة الصفقات قصد إبداء رأيها في الموضوع.

وأقول في الأخير أن إشكالية استهلاك المنتوج الصناعي الوطني هي كذلك بعلاقة وطيدة مع التربية وعقلية استهلاك المواد المغربية وهي كذلك بعلاقة وطيدة مع تحسين جودة المنتوج المغربي و استهلاكه من: طرف المستهلك المغربي وشكرا.

السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا السيد الوزير هناك تعقيب.

لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد بوراوين

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لقد وجهنا لكم عدة رسائل في هذا الموضوع، ولازال الحال كما هو، ما سمعناه في الجواب الأول نسمعه في الجواب الثاني، السيد الوزير لأنه مازالت بعض دفاتر التحملات تحتكر بعض المواد المصنعة بالخارج، مع العلم أن هذه التي تأتي من الخارج تصنع في المغرب.

السيد الوزير.

إذا كنا قد قمنا بواجبنا لاسيما أنه سنعطي دفعة قوية لكل الصناع ورجال الأعمال ببلدنا حتى نوفر لهم كلما يحتاجوه، ونوفر لهم فرصا للشغل.

لذا أطلب من السيد الوزير وأطلب من الحكومة بأخذ قرار يقضي بإعطاء الأولوية للمنتوجات الوطنية خصوصا الإدارات التابعة للدولة والمكاتب الوطنية كما نطلب من الحكومة تشجيع الصناع والمستثمرين المغاربة، حتى يتمكنوا من مواجهة العولمة، لأن أغلب الصناع السيد الوزير، أغلقوا مصانعهم بسبب الصعوبات الاقتصادية، وتم تسريح العديد من العمال وأخذوا يفكرون بجدية في الاستيراد والتجارة عوض الصناعة التحويلية، التي هي الحل الوحيد لخلق فرص التشغيل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة،

السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن،

أردت أن أؤكد للمستشار المحترم أن هذا المرسوم هو قانون وبذلك هذا المرسوم لا يقول نهائيا أن هناك تشجيع للمواد الصناعية للخارج على حساب المواد الصناعية بالمغرب بالعكس هناك تشجيع

للمقاولات المغربية بحيث أن هناك امتياز بـ 15% فيما يخص المبالغ المرصودة لهذا دفتر التحملات وأقول للسيد المستشار يرى أن هناك تشجيع للمواد الصناعية الخارجية على حساب المواد المغربية، أظن أنه يمكن أن يطعن في هذا المرسوم بحيث أن الرسوم فعلا لا يقول نهائيا بأن هناك تشجيع مواد على حساب مواد أخرى هذا ما كان بودي أن أوضحه.

السيد رئيس الجلسة،

واضح السيد الوزير نشكركم على مساهمتكم وننتقل إلى قطاع وزارة الشبيبة والرياضة وهناك سؤال موجه من السيد المستشار المحترم حول استفادة الفرق الرياضية من الاحتضان، تقدم به المستشار المحترم السيد محمد القداري، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد محمد قداري،

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لا أحد يشك في أن كرة القدم هي القاطرة التي تجر باقي الرياضات في العالم وكذلك في المغرب ومن تم فإنها منبع الحساسيات الإدارية والتقنية والقانونية ومصدر كذلك، انزعاج للأندية وبالنسبة للجامعة وبالنسبة للحكومة كذلك هذا الانزعاج المتواصل في الزمان بالنسبة للدولة، يكمن في خاصية تمثيلها في الملتقيات الدولية وكذلك بالقدر الذي يضمن لها التألق المرجو تلميعا لصورة الدولية المغربية، والرياضة الإقليمية ولما لا القارية، وذلك الانزعاج يكاد يكون الهاجس اليومي لدى الأندية الوطنية المغربية، لدى العصب كذلك الجهوية، ولدى الشأن الرياضي العام.

ومايزعج الأطراف كلها، كذلك يقلق راحتها وهو بالطبع المال هذا المال الذي يقطر بقطرات بكل صراحة للأندية الوطنية، في عالم يحكمه المال وتحكمه النتائج في عالم الرياضة الوطنية منذ أواسط والثمانينات عندما تمت الدعوة إلى إعمال بمنهج الاحتضان وإلى دفع المؤسسات الصناعية عمومية كانت أو شبه عمومية، إلى إفادة النشاط الرياضي بالفائض المعفى من الضرائب، هنا أشير إلى هذه النقطة بالذات وازدادت قطرات المال ووازع الإشهار طيلة السنوات العشر الأخيرة، لكن المجال كان يحبل بالتجاوزات والتصرفات اللاديمقراطية نظرا لتدخل الأيادي السلطوية، فكان إن حصل نوع من المرض في الآلة الرياضية بالمغرب، فاختل المسار الرياضي، حيث استفادت بعض الفرق الوطنية من الإشهار، وكانت هي النوادي المحظوظة والتي لها الآن الريادة في الكرة القدم الوطنية.

نعرف أن المال الذي استفادت منه هذه الفرق الوطنية كله مال عمومي، لايصح أن ننسى بأن هناك المغرب والمدن كلها عليها أن تستفيد والفرق الوطنية كلها عليها أن تستفيد ليس مدينة دون أخرى أو فريق دون الآخر.

إن الأندية السيد الوزير بمنظورها الحالي لم تعد قادرة على حمل عبء التكوين وإنتاج النجوم للمنتخبات الوطنية وكذلك لجعل الفرجة تكون في المدرجات كما قلت كرة القدم كانت هي قاطرة الرياضات، السيد الوزير انطلاقا من الحقل الدستوري والهاجس السياسي التنموي أضحى من الضروري والفوري، وضع المعادلة الرياضية في مقدمة الاهتمامات الأساسية للدولة، في التشريعات والمخططات والبرامج المالية على نفس الدرجة من الاهتمام الذي نوليه كذلك لمسألة التعليم والسكن إلى آخره، هذه المرتكزات للتعليم والسياحة والسكن معادلتهم الإنسان المنتج النافع وتهم قيمته الحضارية، ولهذا أطلب من السيد الوزير إعطاءنا ما هي الترتيبات التي اتخذتها الحكومة، ولما أقول الحكومة لأنه كانت هناك ندوة في أوائل رمضان قامت بها التلفزة المغربية واستمعنا إلى كثير من الانتقادات للحكومة، حيث قال متدخل بأن الإرادة السياسية لم تكن عند هذه الحكومة لبلورة هذا القطاع، أريد أن أعرف السيد الوزير ما هي استراتيجية الحكومة في هذا الإطار لاحتضان جميع الفرق الوطنية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم الكلمة للسيد وزير الشبيبة والرياضة المحترم.

السيد احمد الموساوي وزير الشبيبة والرياضة :

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

ربما سنبدأ من الجملة الأخيرة للسيد المستشار المحترم، ما هي الإجراءات المتخذة لتطوير الاحتضان إلخ؟ يمكن أن لايبقى هذا الاحتضان، لأن التطورات التي عرفها هذا الإجراء ابتداء من الثمانينات، نرى أن كل عام يتلاشى، لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات المحتضنة التي كانت في ذلك الوقت تطورت، خاصة بعد إعادة هيكلتها، وتقويمها، ثانياعددا كبير منهم شملتهم الخوصصة، وخاصة فيما يخص القطاع العمومي وشبه العمومي، ولهذا نظرية الاحتضان التي كانت في الثمانينات والتي أعطت نتائج مهمة في بعض الأندية التي نواها اليوم، الحمد لله لحد الآن لازالت متمسكة بمشعل كرة القدم، هذه العملية للاحتضان نستطيع أن نقول اليوم أنها وصلت إلى حدودها ما عدا بعض الحالات الخاصة التي ستزال مستمرة.

ماهو الاحتضان؟ هو تقاعد بين الحاضن والمحتضن، هناك قانون الذي يعطي المبادئ الأساسية والاحتضان يكون بين الفريق والمؤسسة وكل واحد عليه أن يستفيد، المؤسسة تستفيد من الإشهار، المقدم من الفريق الذي اختارت، والفريق يستفيد من الناحية المادية وكذلك المؤسسة تستفيد من الناحية الضريبية إلى آخره ولهذا ليس هناك تدخل من طرف الدولة، ولا سلطة ولا الحكومة، فالمؤسسة والفريق عليهم أن يتفقوا فيما بينهم على جميع بنود تعاقدهم، وفي حالة العكس يمكن للمؤسسة أن تبحث عن فريق آخر والفريق يبحث عن مؤسسة أخرى، ليس هناك إلزام، لأن هذا الموضوع يتكرر بكثرة، لماذا هذه المؤسسة تحتضن هذا الفريق؟

هذا اختيارهم، وغالبا هذه المؤسسات تحتضن الفريق الذي سيعمل لها عدد أكبر من الإشهار، لأن هذه الأخيرة ترى مصلحتها، إذن فهذا هو الاحتضان. ما هي الإجراءات المستقبلية؟ كما لاحظتم خلال الأسابيع، كل الأسبوع تقريبا عندنا نفس السؤال في هذه القبة في الغرفتين، اليوم هناك تفكير جديد فهناك من سماه الاحتراف وهناك من سماه ما قبل الاحتراف وهناك أيضا سماه هواية ولاهواية وهناك تفكير جديد كما سبق لي أن قلت في هذه القبة المحترمة من جميع الفعاليات وخاصة الوزارة الوصية والجامعة الملكية المغربية لكرةالقدم وجميع المهتمين بهذا القطاع لكي نبدأ بمنظور جديد وسياسة جديدة فيما يخص كرة القدم، وخاصة وألح مرة أخرى فيما يخص إمدادها بالموارد هذا هو بيت القصيد وهذا هو المشكل لازم أننا جميعا نفكروا في إمداد كرة القدم المغربية بالموارد بعد المرحلة التي مرت بها من الاحتضان والمساعدات إلخ... اليوم نحن نفكر في موارد جديدة إن شاء الله، وغالبا أننا سنتعاون بيننا لكي نحصل على هذه الموارد لانطلاقة جديدة لكرة القدم المغربية.

وشكرا السيد الرئيس،

وشكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد قداري

نشكر السيد الوزير على الإجابة التي قدمها، ولكن توجد ملاحظة حول الاحتضان لأنه جاء في كلامه أن المؤسسة تحتضن الفريق الذي اختارته ولكن تناسينا بأن هناك مؤسسات عمومية تخضع لمراقبة الدولة، ليست مؤسسات خصوصية، وإنما مؤسسات الدولة، وأعطي مثال كالخطوط الملكية وODEP والأمثلة كثيرة، إذن هذه المؤسسات احتضنت بعض الفرق وهذه الفرق هي التي ظلت تلعب الأدوار الطلائعية، مما جعل التنافس ينحصر في دائرة مغلقة لثلاثة أو أربعة مدن، وكما قلت في الأول المغرب شاسع، فعلى الفرق الوطنية كلها أن تستفيد، وعلى الدولة أن تتدخل حتى يمكن لهذه الفرق الحصول على مورد قار، ولما لا تكون محاسبة، كما نعرف أن رياضة كرة القدم لها إشعاع دولي، ونأخذ مثال تونس، بدأت في الثمانينات الآن وصلت إلى نضج الاحتراف، ونحن نفتش ماذا سنفعل؟ الآن أعتقد بأنه ضيعنا كثيرا من الوقت وإذا بقينا نبحث ماذا سنعمل؟فلن نعمل أي شيء؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشبيبة والرياضة :

شكرا السيد الرئيس،

هناك توضيح، فيما يخص المؤسسات العمومية التي تحتضن الفرق، السيد المستشار يقول لماذا هذه الفرق تحتضنها هذه المؤسسات، ولماذا هذه المؤسسات لا تحتضنها فرق أخرى وكل واحدة بمدينته وفريقه وهذه مؤسسات الدولة، لماذا الدولة لا تتدخل لكي توجه هذه المؤسسات؟ لايمكن لأن هذه المؤسسات تسير بمجالس إدارية ولها قوانينها المختصة بها، ليست الحكومة هي التي تسيرها فأنا كوزير الشبيبة والرياضة هذا مستحيل، مثلا فأنا كوزير الشبيبة والرياضة لا يحق لي أن أفرض على الخطوط الملكية أن تحتضن فريقا ما عوض هذا، كما قلت كل واحد يبحث عن مصلحته فهذا تعاقد، أقوم بإشهارها فما مقابله؟ والمؤسسات لا يمكن أن نضغط عليها وحتى القانون المنظم لهذه المسائل، لم يكن يعطينا الحق لا يمكن أن نعمل خارج القانون.

هذه من جهة، ومن جهة أخرى فيما يخص هذه الفرق المحتضنة من طرف بعض المؤسسات والتي بذلت معها مجهود لازم أنها تكون وعلينا أن نتفق على أن كل دولة لازم أن يكون فريقين قويين شيئا ما ، لأنه هناك منافسات على مستوى الفرق الوطنية وهناك منافسات دولية على مستوى الأندية، لازم أننا نقوي ثلاث أو أربعة فرق لكي يمثل المغرب فيما يخص المواجهات القارية والجهوية والدولية كذلك ولازم أننا نترك نظام مساعدة الفرق القوية إذا كان محتضنيهم راضين فأنا أفضل أن يبقوا على ذلك الحال، لأنه عندما تأتينا منافسات على المستوى الإفريقي مثلا نجد الرجاء والوداد، فنتمنى كل سنة يتم تخريج فريق من كل مدينة، ولكن لازم أن تكون أربعة أو خمسة فرق دائما لها الدعم الكامل ومؤهلة لتمثيل بلدنا في المستقبل، حتى عملية الاحتضان وإعطاء القوة للفرق التي بإمكانها أن تذهب بعيدا لها منفعة من جهة أخرى.

النقطة الأخيرة

السيد الرئيس،

فيما يخص التفكير في المستقبل،

السيد المستشار يقول هل سنبقى دائما نفكر؟ لازم أن نقف وقفة لكي نفكر فيها، فليس من السهل أن نأخذ قرارات كما تقرأ في الصحف ووسائل الإعلام وغدا لا تصل لأن هذه القرارات تحكم علينا في المستقبل، القرارات التي اتخذت في الثمانينات للاحتضان الذي نحن في صدد التكلم عليها هي التي أعطت النتائج التي وصلنا لها في أوائل التسعينات إلى يومنا هذا واليوم علينا أن نفكر في برنامج 20 عاما القادمة، فإذا أخطأنا فيه فكل ما قمنا به ذهب هباء، لأن هذا يعد كالتعليم تقريبا، حيث تكون اللاعبين اليوم وتنتظر نتائجهم لمدة 5أو 6 سنوات أو 10 سنوات ولهذا فأنا غير متفق مع السيد المستشار فعلينا أن نقف وقفة جميعا ونفكر تفكيرا جماعيا قبل أن نأخذ القرارات.

وشكرا السيد الرئيس،

وشكرا السادة المستشارين،

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير على مساهمتكم، وبهذا نكون حضرات السادة المستشارين قد أنهينا جدول أعمالنا المتعلق بالأسئلة الشفهية، نعلن عن رفع الجلسة لمدة 5 دقائق، وبعد ذلك سنشرع في الاستماع إلى المناقشة العامة حول الجزء الأول من القانون المالي لسنة 2002 وشكرا.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى عكاشه